مجلة الوعي السياسي

Journal of Political Awareness

العدد 2 شتاء 2023

ISSUE 2 - WINTER 2023

JOURNAL OF POLITICAL AWARENESS

محور العدد: الرشد السياسي: الشباب وأسئلة التحول الديمقراطي في البلدان العربية

استكتاب العدد القادم: الهوية والمواطنة في البلدان العربية: الممكن والمتخيَّل

الوعـي السيـاسـي

مجلّة ثقافيّة دورية ومنصّة حرة للتعبير عن الآراء والمواقف والأفكار السياسيّة التي يتبناها جيل الشباب في البلدان العربيّة، نسعى من خلالها إلى بث الوعي السياسيّ وتكريسه في ثقافة الجيل، حتى يكتسب القدرة على تحريك الواقع نحو ما هو أفضل.

رئيس التحرير

عبدالله الجبور

هيئة التحرير:

عبدالرحيم البياري

مجد حاكم الخريشه

أماني القضاة

آمنه الشابي

الهيئة الاستشارية

ديما الخرابشة - الأردن

عهود مرقطن - فلسطين

فاطمة حمدي - الجزائر

أنيس عكروتي - تونس

ميناس محمد - السودان

علي الراشدي - العراق

سحر مشموشي - لبنان

وليد كمال - اليمن

الآراء الواردة تعبّر عن رأي الكاتب/ ة

العدد (2) آذار - مارس 2023

تصدر باللغة العربيّة والإنجليزية

عن مركز المواطنة للأبحاث والدراسات

journal.political.awareness@gmail.com

المحتوى

المبتدأ: الرشد السياسي: الشباب وأسئلة التحول الديمقراطي في البلدان العربية 4
كلمة التحرير

الشباب بين صراع الهويّات وصلابة الأنظمة التشاركيّة: الطائفة التاسعة عشرة في لبنان 6
لاريسّا أبو حرب

اتجاهات الديمقراطيّة في الدول العربيّة بعد الربيع العربيّ 8
بيداء القاضي

العراق منذ لحظة تشرين: معركة البحث عن وطن 11
عبدالله محمد الطائي

كيف كان ماكلوهان مُحقًا عندما قال: الوسيلة هي الرسالة؟ 14
أفنان أبو يحيى

أزمة الشرعية في الأنظمة السلطوية 18
مجد حاكم الخريشه

حوار العدد: التجربة الألمانية في التمكين السياسي والحزبي للشباب 23
أنس القرعان رئيس برلمان الشباب في ألمانيا ورئيس قطاع الشباب في حزب الخضر

من الثورة إلى أحداث 25 جويلية: إلى أين تسير تونس؟ 28
سناء جهيناوي

الشباب والمشاركة السياسية الفاعلة 31
تقى الصرايرة

سينما السياسة: اللاسلطوية ورجل الحركة - A Man of Action 33
هيئة التحرير

استكتاب العدد القادم: الهوية والمواطنة في البلدان العربية: الممكن والمتخيَّل 37

الرشد السياسي:
الشباب وأسئلة التحول الديمقراطيّ في البلدان العربيَّة

المبتدأ

شهدت المنطقة العربيَّة خلال العقد الماضي تحولات كبيرة على مستوى الأنظمة السياسيَّة والاجتماعيَّة في عدد كبير من البلدان العربيَّة نتيجة أحداث 2011، التي قادها جيل الشباب عبر حراكات شعبيّة ميدانيّة ورقميّة، نتج عنها سقوط أنظمة سياسيّة وإجبار عدد كبير من الدول في الدخول إلى مسار للإصلاح السياسيّ والتحول الديمقراطيّ.

بعد مرور عقد على التحولات الكبيرة، تشهد المنطقة العربيَّة صعود جديد "للسلطوية" في أنظمة سياسيَّة عربيَّة عديدة، ربما سبب ذلك إخفاق القوى السياسيَّة بعد 2011 في اختبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبسبب حالة الفراغ السياسي التي صنعها جيل الشباب، أو لأسباب أخرى، الأمر الذي يطرح مجموعة من التساؤلات، من بينها: هل أغلق قوس الديمقراطية العربيَّة؟ وهل الديمقراطية نموذج مناسب للدول النامية والمضطربة؟

يمكن استخلاص دروس عديدة من تجربة العشرية التي أطلق عليها عام 201j1 "الربيع العربي"، وقد يكون أهم تلك الدروس التي لم تجد مساحة كافية من المراجعة والتحليل؛ هو درس الرشد السياسي والانتقال المفاجئ نحو الديمقراطية، والذي كان من نتائجه أن الانتقال الديمقراطيّ قد حدث بشكل مؤقت داخل الأنظمة السياسيَّة، أي أن الدَّولة لم تنتقل إلى الديمقراطيّة؛ وإنما النظام السياسيّ هو الذي تغيَّر، مع بقاء مفاتيح السلطة بيد الدولة العميقة، وكأن الديمقراطية "أكلت نفسها" بحسب وصف أيمن البوغانمي، الأمر الذي يطرح

رئيس التحرير

الشباب والرشد السياسي:
أسئلة التحول الديمقراطيّ في البلدان العربيّة

مجموعة من التساؤلات حول "وعود الربيع العربي" وجدوى التغيير السياسي، وجدوى الديمقراطية من زاوية نظر جيل الشباب بوصفه عنصر الفعل الأبرز في ذلك الحراك، وهدفه ومراده.

قبل أن تشهد المنطقة العربية احتجاجاتها عام 2011، توصَّلت مدرسة الواقعيّة السياسيّة إلى أن الديمقراطيّة لا يمكن إقامتها بسهولة في البلدان الفقيرة والنّامية، وقد جادل صامويل هنتنجتون بأن التّحديث السياسيّ ضرورة لنجاعة التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

بعد عام 2011، انطلقت الاحتجاجات مدويّة في معظم البلدان العربيّة، وكأن نبوءة فوكوياما تلميذ هنتجتون قد بدأت تتحقق فيما أسماه (نهاية التاريخ) عندما تنتصر الديمقراطيّة أخيرًا على منافسيها، ولكن النتيجة بالنهاية كانت تفوُّق الأستاذ على التلميذ، حيث هيمن المطلب الاقتصادي على الاستقرار السياسي، خصوصًا في ظل تأثير العامل الخارجي على مسار الانتقال مقارنة مع العامل الداخلي.

وبالرغم من صعود "قوى سياسيّة جديدة" إلى السّلطة، إلا أن التمثيل السياسي لجيل الشباب كان ضعيفًا، وأصبحت العلاقة بين القوى السياسيّة الجديدة وجيل الشباب، علاقة مأزومة مضطربة، وانعكس ذلك عمليًا في ابتعاد الشباب عن الفعل السياسي التقليدي المنظّم والانتقال إلى الى الفعل الحركي الشبكي غير المنتظَّم، والذي يمتاز بسرعة صعوده وهبوطه وتغير فاعليه،

وبالنسبة لجيل الشباب بشكل عام، الاحتجاجات التي انطلقت عام 2011، لم تنتهِ بعد، لأن عوامل اشتعالها لا تزال قائمة، وستكون أرضيتها خصبة في الدول المضطربة اقتصاديًا وسياسيًا، وفي الدول التي يخضع قرارها السياسي إلى مصالح مؤقتة، كذلك في الدول التي تصادر حرية التعبير السياسي.

لم ينتج عن الانتفاضات العربية مجرد تغيرات واضطرابات في السياسة الداخلية، بل أدت أيضًا إلى تغيير ميزان القوى الإقليمي في الشرق الأوسط فيما يسمى بـ "الدول المعادية للثورة" والدول المؤيدة لها، ولعل أهم عناصر إخفاق الانتقال الديمقراطي وفقدان حيويته، إهمال المحور الاقتصادي والاجتماعي في الأنظمة الجديدة، إضافة إلى إقصاء "رأس المال الديمقراطي" وهو جيل الشباب الفاعل المجدد لمشاريع الانتقال الحيوي نحو الديمقراطية.

بالعودة إلى عامل الرشد السياسي، هل أصبح من الواضح الآن أن ازدهار الديمقراطية لا يتحقق بمجرد الاعتقاد بمبادئها وأن الممارسة الزائفة للديمقراطية تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان النامية؟ هل أصبح من الواضح أن البناء الديمقراطي يحرس المشروع الاقتصادي من الفشل؟ هل أصبح من الواضح أن الديمقراطية الفاعلة تشكل منعة داخلية في مواجهة الجبهات الخارجية وتحمي سيادة الدولة؟ هل أصبح من الواضح أن جيل الشباب هو العنصر الأهم في التحول الديمقراطي ويمكنه عرقلته وإفشاله كما يمكنه ضمان نجاحه؟

رئيس التحرير
عبدالله الجبور

الشباب بين صراع الهويَّات وصلابة الأنظمة التشاركيَّة:
الطائفة التاسعة عشرة في لبنان

لاريسّا أبو حرب

ينضوي لبنان تحت خانة الدول المنقسمة طائفيًّا، ونعني بذلك الدول التي تقطنها مجموعاتٌ متعدِّدة، تصف الاختلاف في ما بينها بِصفاتٍ اجتماعيَّة مبنيَّة على العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الإثنيَّة، أو غيرها. منذ نشأته، طغى على لبنان الوصف الطائفي، من جبل لبنان وشقَّيه الدرزي والمسيحي، مرورًا بإعلان دولة لبنان الكبير، وصولًا إلى استقلال العام 1943، والحديث عن الجناحَين المسلم والمسيحي لطائر الفينيق اللبناني. لكنَّ هذا الاختلاف لم يبقَ اختلافًا إيمانيًّا عقائديًّا، بل تسيَّس، وأصبحت الهويَّة الطائفيَّة بابُك إلى دخول المعترك السياسي. فالمجلس النيابي منقسمٌ مناصفةً بين المسلمين والمسيحيين، فيما المناصب الأساسيَّة محتكرة من الطوائف: رئاسة الجمهوريَّة للموارنة، ورئاسة المجلس النيابي للشيعة، ورئاسة مجلس الوزراء للسنَّة.

في هكذا جوّ، يتمُّ تناقل الهويَّات الطائفيَّة بالوراثة. فطائفتك تُكتب على جبينك من مهدك إلى لحدك، وإيَّاك العصيان أو السؤال أو التساؤل.
الشباب اللبناني الذين لم يشهدوا على ويلات الحرب الأهليَّة، لا يفهمون حقيقةً لماذا هم يكبرون في جوٍّ مشحونٍ طائفيًّا، يُعرف به من لا يتبع الدين نفسه بِـ"الآخر" أو "الغير"، عوضًا عن إرساء قاعدةٍ مواطنيَّةٍ واحدة تجمع ولا تفرِّق. كذلك، يحتِّم التقدُّم الذي يشهده العالم التفريق بين المواطن والمؤمن، وسموّ دولة القانون والمساواة في الحقوق والواجبات على الإيمان الشخصي الذي يجب أن يُمارس بعيدًا عن السياسة، في دور العبادة حصرًا. التبرير الوحيد الذي أعطي في السابق، ولا يزال يعطى حتَّى اليوم هو التالي: الاصطفافات السياسيَّة الإقليميَّة تبرِّر الخوف على الهويَّة والوجود، وتحتِّم علينا المطالبة بضماناتٍ للطائفة. بيد أنَّ الحقيقة بعيدةٌ كلّ البعد عن ذلك.

إنَّ النظام السياسي اللبناني بشكله الحالي يخدم الطبقة الحاكمة بجميع تفاصيله. فعدم إقرار قانونٍ مدني موحَّد للأحوال الشخصيَّة يعني سيطرة المراجع الدينيَّة على حياة الفرد. وشبكات الزبائنيَّة التي نخرت الدولة، أرست مرجعيَّة المواطن لدى الزعامات الطائفيَّة، يستجدي منها حقوقه. حتَّى القطاعان التعليمي والصحِّي تسيطر عليهما المرجعيَّات الدينيَّة، ما يساهم في استمرار اهتراء الدولة من الداخل. هذا ولم نتطرَّق بعد إلى وجود ميليشيا مسلَّحة تضرب عرض الحائط مفهوم الدولة من أساسه. إذًا، لقد خُيِّط النظام على قياس الطبقة الحاكمة بشكلٍ غير قابلٍ للخرق.

طالبة دكتوراه في قسم العلوم السياسيَّة في جامعة إكستر.

أمام هذا الواقع المظلم، ما كان على الشباب اللبناني المؤمن بسموّ المواطنة على الطائفة إلّا الدخول على المعترك السياسي عنوةً، تحديدًا من خارج الأحزاب التي لا يريد معظمها خلع العباءة الطائفيّة عنه. توجّه الشباب إلى الشارع ومن أبرز ما فعلوه، أمران:

أوّلًا: شيّدوا الخيم وقالوا هيّا بنا نتحدّث عن المحرّمات، عن الجرائم الاقتصاديّة والسياسيّة التي ارتُكبت بحقّنا تحت مسمّى إعادة الإعمار، وبناء لبنان الجديد. إنّ ما حصل في شوارع المناطق اللبنانيّة إن عكس شيئًا ما، فهو عطش الشباب اللبناني إلى حياةٍ سياسيّة تشبهه، بنظافتها، وحيويّتها، وتركيزها على القطاعات الناشئة، من التكنولوجيا والعلوم وغيرها. خرج الطلّاب من المدارس والجامعات وطافوا الشوارع في مشهدٍ حرّك حتّى الصحافة العالميّة. لقد شكلّت مساحة التظاهر هذه مساحة التقاء لجيلٍ قرّر كسر الحواجز وبناء الجسور، ومن هنا أتت فكرة السلسلة البشريّة من جنوب البلاد حتّى شمالها.

ثانيًا، أطّروا سياسة التظاهر ونظّموها في حركاتٍ سياسيّةٍ ناشئة. وعلى الرغم من جميع الملاحظات في هذا الصدد، إنّ الشباب اللبناني يسعى، وفعلًا باللحم الحي، إلى إيجاد بديل. هؤلاء الشباب، المغتربون والمقيمون منهم، كانوا نواة إسقاط 14 نائبًا من الأحزاب التقليديّة منذ أسبوعَين خلال الانتخابات النيابيّة، وأعطوا قدرةً تمثيليّةً أكبر لمن يعبّر عنهم. هناك من يعتبر أفكارهم مشتّتة أو قدرتهم على المواجهة ركيكة، لكنّ ما أثبتوه أنّ الإرادة قادرة على خرق أكثر الأنظمة صلابةً. ومن الجدير ذكره أنّ الأفكار لا تولد بطبيعتها ناضجةً وجاهزةً للتطبيق، بل هي تنضج مع التجربة. والتجربة تنطوي على لحظاتٍ من الفشل أيضًا.

صحيح أنّ مشوار الشباب اللبناني لا يزال في بدايته، ولكنّه واعد. ولو أنّ مستقبل البلاد ليس مشرقًا، لأنّ من باع البلد منذ زمن لا يزال الآمر الناهي، إلّا أنّ الشباب اللبناني قد حاول... وله على الأقلّ شرف المحاولة والصمود.

لاريسّا أبو حرب:
طالبة دكتوراه في قسم العلوم السياسيّة في جامعة إكستر. تبحث في أطروحتها كيفيّة قيام الحركات الاحتجاجيّة غير الإثنيّة في الدول المنقسمة إثنيًّا ببلورة استراتيجيّات المواجهة ضدّ السلطة، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين موجة التظاهر في البوسنة والهرسك عام 2014 وحراك 17 تشرين في لبنان في العام 2019. تركّز أبو حرب في بحثها هذا على الديناميّة داخل الحراك نفسه، وعلى تعاطيه مع السلطات بشقّيها السياسي والأمني.

اتجاهات الديمقراطيَّة في الدول العربيّة بعد الربيع العربيّ

بيداء القاضي

عند صدور التقارير التابعة للمؤسسات الدوليَّة المختصة في قياس مستوى الديمقراطيَّة في الدول بمختلف أنحاء العالم؛ يستهجن الشعب العربيّ مستوى الديمقراطيَّة في دولهم، فما هو مفهوم الديمقراطيَّة في العالم العربيّ، وكيف أصبح اتجاه الديمقراطيَّة بعد الربيع العربيّ وكيف سيكون مستقبلاً؟

إذا قمنا بأخذ مقياس الديمقراطيَّة التابع لمجلة الإيكونوميست البريطانية «The economist intelligence unit» والذي يقيس ديمقراطية الدولة وفقاً للعلامة الحاصلة عليها من 10 في مقياس كُلي يستند عمله على خمس مؤشرات رئيسية وهي «العملية الانتخابية والتعددية وأداء الحكومة و الثقافة السياسيَّة الديمقراطيَّة والمشاركة السياسيَّة والحريات المدنية» ويندرج تحت هذه المؤشرات: 60 مؤشراً فرعياً، يكون ذلك من قبل مجموعة من الخبراء وبناءً عليه يتم تقسيم الدول إلى أربع أنماط تعرف الديمقراطيَّة وفقاً للأنظمة السياسيَّة وهي:

اولاً: الديمقراطيَّة الكاملة «full democracies» تحصل فيها الدولة على 8 علامات أو أكثر وتتسم بأنها الدولة التي تحترم الحريات السياسيَّة والمدنية وتعزز من الثقافة السياسيَّة بهدف الوصول إلى الديمقراطيَّة، أما بالنسبة إلى الأداء الحكومي فيها فيكون الأكثر فعالية بالإضافة إلى استقلال وسائل الإعلام والسلطة القضائية فيها.

ثانياً: الديمقراطيَّة المعيبة «flawed democracies» تحصل فيها الدولة على 6-8 علامات، وهنا تكون الدولة في تصنيفها أقل من الديمقراطيات الكاملة لاعتبارات تتعلق بالقيود المطروحة على وسائل الإعلام وضعف مستوى المشاركة السياسيَّة والثقافة الديمقراطيَّة.

ثالثاً: الأنظمة الهجينة «hybrid regimes» تكون علامة الدولة فيها ما بين 4-6 وهي الدول التي تعاني أنظمتها عيوب أكثر من النمط السابق كوجود انتهاكات كبيرة في العمليات الانتخابية وضعف سيادة القانون واستقلالية القضاء ووجود قيود على المعارضة السياسيَّة.

رابعاً: الأنظمة السلطويَّة «authoritarian regimes» يعتبر أقل وأسوأ تصنيف للدول التي تحصل على 3.5 علامات وأقل، وتعرف هنا بأنها الدولة الديكتاتورية التي تعمل على تقييد الحريات المدنية ووسائل الإعلام كما أن السلطة القضائية فيها لا تتمتع بالاستقلالية، بالإضافة إلى عدم نزاهة الانتخابات فيها، وعلى الرغم من وجود المؤسسات الديمقراطيَّة فيها إلا أن آلية عملها تتم بصورة شكلية.

باحثة في تخصص العلوم السياسيَّة/ الاقتصاد السياسيّ الدوليّ وناشطة في المجال السياسيّ
مهتمة بدراسات الاستشراف المستقبلي في حقل العلوم السياسيَّة على المستوى المحليّ والعربيّ.

وإذا قمنا بأخذ عينة من الدول العربيّة بناءاً على نظامها السياسي «دول ملكية، دول جمهورية» وهي الأردن- الكويت- لبنان- الجزائر، لمعرفة اتجاه الديمقراطيَّة فيها خلال الفترة 2011- 2020، وفقاً لأخر تقرير تم إصداره من وحدة المعلومات الاقتصاديَّة، علماً بأنني هنا اعتمدت على علامة الدول وليس ترتيبها في مقياس الديمقراطيَّة حتى تكون المقارنة محددة فقط بعينة الدول المأخوذة، وعليه سوف نلاحظ التالي:

أولاً: بالنسبة لعينة الدول الملكيَّة والتي تصنف بأنها أنظمة سلطوية، تبين التقارير السنوية بأن اتجاه مؤشر الديمقراطيَّة في الأردن يدل على تذبذب الديمقراطيَّة فيها، أي بمعنى خلال الفترة 2011-2013 كانت الأردن على مؤشر الديمقراطيَّة في تراجع، أما في عام 2014 وحتى 2019، فأنها تحسنت بشكل بسيط ومن ثم تراجعت في عام 20200 وبالنسبة إلى دولة الكويت فهي كانت في حالة تراجع ومن ثم تقدم بشكل بسيط، وتبين التقارير السنوية العلاقة الإيجابيّة بين بداية امتداد الربيع العربيّ في الدول المجاورة واتجاه الديمقراطيَّة في الكويت، ففي عام 2011 حصلت على علامة 3.74 بالمقابل في عام 2015 حصلت على علامة 3.85 إلا أنها تراجعت بشكل بسيط في عام 2020 لتصل الى 3.80 بالمقارنة مع 3.90 في عام 2019.

ثانيًا: أما فيما يتعلَّق بعينة الدول الجمهوريَّة، على الرغم من تصنيف لبنان بأنها من الديمقراطيات الهجينة، إلا ان اتجاه الديمقراطيَّة خلال فترة الربيع العربيّ وحتى عام 2020، يسير باتجاه تنازلي، مما يدل على تراجع الديمقراطيَّة فيها، فعلى سبيل المثال في عام 2011 حصلت على علامة 5.32 بالمقارنة مع 4.16 في عام 2020، أما الجزائر فكان اتجاه الديمقراطيَّة يسير بشكل تصاعدي وذلك بالتزامن مع الحركات الشعبية الاحتجاجية فيها خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2015، إلا أنها تراجعت بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة، وهي مصنفة من ضمن الأنظمة السلطويَّة باستثناء عام 2019 التي حصلت فيه على علامة 4.01.

وعلى الرغم من تصنيف عينة الدول الملكيَّة بأنها أنظمة سلطوية، وتذبذبها على مؤشر الديمقراطيَّة ما بين تقدم وتراجع، إلا أن الأنظمة السياسيَّة فيها حافظت على وجودها بكل ثبات بعكس عينة الدول الجمهوريَّة التي شهدت حالة من التغييرات التي طالت النظام الحاكم والدستور وغيرها، ولعل أبرز القضايا المشتركة التي تعاني منها الأنظمة العربيّة هي التي ترتبط بالإصلاحات الاقتصاديَّة والعدالة الاجتماعية إلى جانب الحد من انتشار الفساد وضعف الأداء الحكومي في معالجة المشكلات واتخاذ القرارات التي تتناسب مع المواطنين، بالإضافة إلى احترام الحريات المدنية ومنع فرض القيود عليها.

من خلال أطروحتي في الماجستير المتخصصة في مجال الاستشراف المستقبلي والتي تحمل عنوان"تطبيق مصفوفة التأثير المتبادل لقياس معامل الارتباط بين مؤشر غيني والاستقرار السياسي والديمقراطيَّة في الدول العربيّة خلال الفترة 2005-2020" فقد قمت بتحديد اتجاه الديمقراطيَّة بالدول العربيّة حتى عام 2024 وعليه توصلت إلى أن اتجاه مؤشر الديمقراطيَّة مستقبلاً في كل من الأردن والكويت والجزائر؛ سيطرأ عليه تحسن طفيف، ويعني ذلك تأثر حالة الديمقراطيَّة بشكل إيجابي مستقبلاً بالدول الثلاث، أما بالنسبة إلى لبنان؛ فأنّ اتجاه مؤشر الديمقراطيَّة فيها مستقبلاً سيطرأ عليه تراجع خلال السنوات القادمة، مما يعني ذلك تأثر حالة الديمقراطيَّة بشكل سلبي مستقبلاً.

يمكننا الاستدلال على أن ثورات الربيع العربيّ كان لها تأثير واضح على حالة الديمقراطيَّة في عينة الدول العربيّة، ومن خلال الاعتماد على تصنيف الأنظمة السياسيَّة التابع لنموذج وحدة المعلومات الاقتصاديَّة والذي يستند على عدد كبير من المؤشرات، فتناولت الأبعاد المتعلقة بمدى كفاءة المؤسسات الرسمية وانتشار الفساد ومدى الرضا عن القيم والمبادئ الديمقراطيَّة وفاعلية الأحزاب السياسيَّة وعدد النساء في البرلمانات بالإضافة الى التركيز على معدلات الأمية في الدول... الخ.

واخيراً يمكننا بالنهاية للوصول الى تعريف يتناسب مع حالة واتجاه الديمقراطيَّة في العالم العربيّ بشكل عام ومن خلال الاعتماد على النموذج الكمي الذي يوثق هذه الأبعاد بالأرقام في ظل تصنيفها ضمن الأنظمة السلطويَّة، باستثناء دولة المغرب التي تميزت حالة الديمقراطيَّة فيها بمعدلات إيجابية خلال الفترة ما بين 2011-2020، كما أن دولة لبنان تعتبر من الأنظمة الهجينة على الرغم من تراجع حالة الديمقراطيَّة فيها الا انها بقيت ضمن هذا النمط.

باحثة في تخصص العلوم السياسيَّة/ الاقتصاد السياسيّ الدوليّ وناشطة في المجال السياسيّ
مهتمة بدراسات الاستشراف المستقبلي في حقل العلوم السياسيَّة على المستوى المحليّ والعربيّ.

العراق منذ لحظة تشرين: معركة البحث عن وطن

عبدالله محمد الطائي

"إنَّها مأساة فعلًا أنْ تكتشف الأجيال الشابة أنَّ عليها أنْ تخوض الآن معركة بناء الدولة التي كان يُفترض أنْ تُخاض وتُربح قبل عقود. ثم إنَّها معركة تُخاض في ظروف بالغة الصعوبة بين الأنياب الداخلية والأنياب الخارجية".
غسّان شربل – قسوة العيش بلا دولة

مثّل ذلك اليوم في خريف عام 2019 نقطة تحول أدخلت العراق في فصل جديد من تاريخ دولته الحديثة، فعلى الرغم من أن البلاد كانت قد شهدت احتجاجات منذ لحظة انطلاقة الربيع العربي 2010 - 2011 إلا أن ما شهدته العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى في ذلك العام -2019- كان مفاجئًا حمل معه مشاهد غير معهودة عمّا كان مألوفًا بالنسبة للعديد من المراقبين،

عراقيّون يبحثون عن وطن ...

"تميزت" الاحتجاجات في الألفية الجديدة في أنها لا تحمل أيديولوجيا معيّنة تناضل من أجلها ولا قيادة كارزماتية ملهمة على عكس ما شهده العالم في القرن العشرين من ثورات راديكالية إيديولوجية، ولعل ذلك طرح خلافًا حول إذا ما كانت ثورات الربيع العربي هي فعلًا ثورات أم أنها حِراكات إصلاحية؟ كونها لم تسعَ إلى انتهاج راديكاليّة فئوية في تغيير السلطة القائمة وليس لديها قيادة واضحة ولا إيديولوجيا معينة، بل شهدت ما تُعرف بظاهرة (اللا حركات اجتماعية Social non – movements)، وهذا قد يكون -بحسب آراء- سببًا في القدرة على إجهاض بعضها أو إخفاق أخرى في تحقيق غاياتها.

لكن هي ميّزة حقًّا، فالانتفاضات في ألفيتنا الجديدة حملت في طابعها بصورة عامة نهجًا (مدنيًّا) ديمقراطيًّا ساعدها على أن تكون أكثر مرونة وأكثر قدرة على الاستيعاب والاستقطاب والتعبئة الجماهيريّة، بغض الطرف عن نجاح مساعي جهات في بعض الدول لاحقًا في السيطرة على تلك الانتفاضات وتجيير المشهد بالكامل لمصالحها ورؤاها الشخصية، إلا أن تلك الانتفاضات لحظة اندلاعها استقطبت دون أن تقصي مكونًا لحساب آخر بل فتحت الباب أمام الجميع تحت مفهوم "الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي المشترك"، واستطاعت أن تزرع بذلك مفاهيم الحريّة والمطالبة والديمقراطيّة داخل مجتمعاتها، ولعلّ هذا هو المكسب الأكبر من ما وصل إليه الربيع العربي اليوم.

باحث عراقي، تتمحور اهتماماته بالشأن العراقي وحقل الإسلام السياسي السني والشيعي والتنظيمات المسلحة.

بالعودة إلى تشرين، وبعيدًا عن الجدال القائم منذ لحظة اندلاعها فيما إذا كانت ظاهرة احتجاجية أم ثورة إلا أن المحصلة تكشف عن وجود تحول اجتماعي عميق، هذا التحول الذي قاده شباب غير مؤدجلين ولا يمكن حصرهم في أُطر منظّمة ولم يعاصروا أي تجارب حكم إيديولوجية مرت على تاريخ العراق الحديث آخرها نظام البعث، بل تشكل وعيهم في المرحلة التي كانت تتجه فيه الدولة إلى الانحدار والتطييف السياسي والاجتماعي وتفكك الهوية الوطنية واستشراء الفساد وارتفاع معدلات البطالة والفقر. لكن وجد هؤلاء الشباب أن النظام السياسي بصيغته ومؤسساته الحالية لم يعد بالإمكان إصلاحه، وظاهرة المحاصصة التي تحكمهم طيلة السنين العجاف هي على حساب مكونات الشعب العراقي لا لحماية مصالحها، وأن سردية الحذر والخوف من "تغوّل الآخر" ما عادت مقنعة.

استخدم النظام السياسي وحلفاؤه من عناصر "اللادولة" المسلحة منذ اللحظة الأولى أدوات القمع المفرط والعنيف أدى إلى مقتل ما يزيد على 500 وجرح الآلاف لأنه يدرك جيّدًا أن شعار "نريد وطن" فوق الطائفي يعبّر بشكل صريح وواضح عن شعور الأجيال الجديدة بغياب "الدولة" ورغبتهم بالبحث عنها التي من المفترض أن ينتموا إليها هويّاتيًّا، وأن منظومة الحكم منفصلة عن مطالب المجتمع، وهذه المنظومة مقتصرة على طبقة نخبوية سياسيّة متعددة الأقطاب تتقاسم الثروة فيما بينها باسم مكونات العراق، وأن التمكين السياسي مقتصر على القوى التقليدية أو المدعومة من الخارج، كما أن الاستمرار بسياسة الريعية الاقتصادية بالاعتماد على واردات النفط ما هي إلا لإنتاج شبكات زبائنية تستند عليها القوى السياسية باسم "القواعد الانتخابية".

كما جرب النظام السياسي إجراء انتخابات مبكرة هي الأولى في تاريخه منذ عام 2003، رغبةً بتهدئة الشارع، بعد أن مارس بحقه سياسية "الانهاك الثوري" الذي ترافقت معه جائحة كورونا، فعبّر الشارع عن رأيه من خلال التصويت العقابي أو التصويت لقوى جديدة عبّرت عن نفسها أنها منبثقة من ساحات الاحتجاج. ورغم نسبة المشاركة المتدنية إلا أن نتائجها مثلت صدمة للقوى التقليدية والمسلحة (التي تمتلك أذرع سياسية). وبعد ما يزيد على عام من الصراع الذي نشب بين القوى السياسية نفسها والذي وصل حد المواجهة المسلحة وإراقة الدماء، شكلت هذه القوى حكومة لم تختلف عن سابقاتها، في صيغتها التوافقية المحاصصاتية وتمكين السلاح على حساب الدولة، ما يعني انقلابًا واضحًا على تضحيات الشارع ومطالبه التي رأت بأن التحاصص الحزبي والمكوناتي لم يجلب للبلاد سوى الانحدار وأن انفلات السلاح لا يسبب للدولة إلا الدمار.

من الخطأ النظر إلى تشرين كلحظة احتجاج أو إطار سياسي معين أو مجموعة نواب، بل يجب أن يُنظر إليها كـ قيم Values وضمير لكل من يشعر بـ

القهر وضيم العيش وغياب السلطة، فلحظة تشرين كانت كفيلة بأن ترسخ ثقافة الاحتجاج داخل مختلف مكونات المجتمع العراقي، وأن تدحض الكثير من السرديات التي توكّأ عليها النظام السياسي وأن تقلب الكثير من المعادلات. وليس ادّعاءً بعد كل هذا الحديث بأن تشرين هي لحظة مثالية، بل القصد أن تشرين كانت الفرصة ليعبّر الجيل الجديد عن نفسه بعيدًا عن صراع الهويات والتحاصص ومعارك التكسّب السياسي ويعبر عن قناعاته إزاء ما يراه من تردٍّ تعيشه البلاد على مختلف المستويات، والتي لا يبدو أن القوى السياسية استوعبت -حتى الآن- الدرس جيّدًا، بل فضّلت التوجه إلى مزيد من التسلط وتكوين مزيد من الشبكات الزبائنية والاستيلاء على الدولة، التي طالبَ بها العراقيون، وجعلها ساحة للصراع الخارجي.

لربما بما أن المرحلة المقبلة حبلى بالمفاجآت، إذا ما تزايد السخط الشعبي وتزايدت معه مظاهر السلاح المنفلت، خاصةً وأن لحظة تشرين كانت مباغتة للجميع. لكن في ظل التحول الديمقراطي البطيء الذي يشهده العراق فإن اللحظة المقبلة قد لا تكون مشابهة لما حدث في تشرين وتحديدًا من مظاهر السلمية، وهذا ما هو مقلق؛ فغياب الجهات التي تقف وراء قتل المتظاهرين عن منصات المحاكم وغياب الإصلاحات الحقيقية على المستوى البنيوي للنظام السياسي والإصلاحات الاقتصادية واستمرار إقصاء القوى غير التقليدية وغير المسلحة وعدم إشراكها والسماح باستمرار وبمزيد من التدخل الخارجي قد تكون كفيلة إلى أن تقود المشهد إلى ما لا يُحمد عقباه.

كيف كان ماكلوهان مُحقًا عندما قال: الوسيلة هي الرسالة؟

أفنان أبو يحيى

إن البحث في رسائل وسائل الإعلام يجب أن يتجاوز التفكير بما يحمله المحتوى من مضامين إلى دراسة الوسيلة التي تنقل هذا المحتوى وتحدد خصائصه. على سبيل المثال، السيارة وسيلة للحركة، ربما تبدو الرسالة الأساسية للسيارة هي التنقل، لكن تصميم الوسيلة نفسه يحمل رسائلًا أبعد من ذلك يمكننا أن نستكشفها من التساؤل: هل صممت السيارة بمقعدين أماميين أحدهما للسائق لتعكس ثقافة اقتصادية وسياسية محددة؟ لماذا صممت السيارة كوحدة مكعبة الشكل من بين الأشكال الهندسية الأخرى؟ هل تعزز بنية أول سيارة تم اختراعها في فرنسا حالة فردانية أم جمعية؟ وهل كانت هذه البنية ستختلف لو كانت أول سيارة قد ظهرت في حضارة غير أوروبية؟

هذا هو فحوى نظرية مارشال ماكلوهان "الوسيلة هي الرسالة" التي تقدم طريقة مختلفة وناقدة للتفكير بوسائل الإعلام وتدعونا لتجنب التفكير بمحتوى الراديو والتلفاز والصحف والمجلات وغيرها والسعي لدراسة الحالة التي تخلقها هذه الوسائل نفسها وأثرها على الملتقي. قدّم ماكلوهان نظرية "الوسيلة هي الرسالة" في كتابه " فهم وسائل الإعلام"، معتبرًا أن الوسيلة التي يتم من خلالها نقل الرسالة، وليس الرسالة نفسها، تلعب الدور الرئيسي في عالم الإعلام ويجب أن تنال التركيز الأكبر من البحث، حيث "أنها تشكّل وتتحكم في حجم التصور الجمعي والترابط الإنساني"، وذلك في كل وسائل الاتصال بدءًا من محاولات الإنسان الأولى للتواصل من خلال اللغة الشفوية حتى الثورة التكنولوجية التي تنبأ بها ماكلوهان على الرغم من أنه توفي عام 1980، أي قبل اختراع الإنترنت.

صحافية وباحثة، درَست اللغويّات الإنجليزية التطبيقيَّة في الجامعة الأردنيَّة، وحصلت على درجة الماجستير في الصحافة حيث تناولت رسالتها «تغطية موقعي فوكس نيوز وسي ان ان لمواقف الأردن السياسيَّة تجاه القضية الفلسطينيَّة».

تفترض النظرية أن الوسيلة وسطًا غير محايدًا بل ذو تأثير على الناس، لأن الوسيلة تظهر لتلبية حاجة ما وتتشكل بطريقة تستجيب لهذه الحاجات. لكل وسيلة، من آلة الطباعة إلى الراديو إلى التلفزيون حتى الإنترنت، خصائص فريدة تتحكم أو تشكل رسالة بحد ذاتها. مناقشة موضوع ما في محطة راديو سيكون مختلف عن تقديم نفس الموضوع في برنامج تلفزيوني بغض النظر عن المحتوى. وتنبع هذه الاختلافات من تصميم وطبيعة كل وسيلة تتميز بلون وشكل وملامح وقواعد تلعب جميعها دورًا في طريقة تلقي الرسالة والتأثير على الجمهور من خلال استقبال حواسنا للمعلومات المعالجة بالطريقة التي تم تحديدها لنا. إذا حددت صحيفة ورقية مساحة لمناقشة قضية معينة بما لا يتجاوز 400 كلمة، فإن الرسالة هي ليست محتوى الكلمات المنشورة، بل حجم المساحة المخصصة لمعالجة هذه القضية مقارنة بالقضايا الاخرى، وخصائص الصحافة الورقية التي لا تتيح خيارات مرئية وتفاعلية بخلاف التلفاز مثلاً.

حسب النظرية، إن الوسيلة كتكنولوجيا أو اختراع قد تنطوي على وسائل فرعية متعددة. بكلمات أخرى، التلفزيون وسيلة بحد ذاته لكنه يتكون من قنوات متعددة تمثل كل واحدة منها على حدى وسيلة من الدرجة الثانية تساوي - على الأقل - رسالة. بالإضافة إلى ذلك، "محتوى أي وسيلة هو في سياق آخر وسيلة أخرى"، مثلا المفردات هو محتوى الكتابة، والكتابة هي محتوى الطباعة، والطباعة هي محتوى التلغراف.

عندما ركّزت معظم نظريات الاتصال على الرسالة من خلال التركيز على ما هو واضح وهو المحتوى، كانت نظرية ماكلوهان أكثر شمولية من ناحية النظر للوسيلة بالمعنى الواسع وعلاقتها بالتغييرات الهيكلية والجذرية في شؤون الشعوب، والتي يتم التأثير فيها بدهاء على مدى فترات طويلة من الزمن.

إن الرسالة التي تقدمها الوسيلة هي رسالة المصمم، "مُستحدث" الأداة التي تحمل قيم الثقافة والتاريخ والاقتصاديات السياسية في المجتمع الذي ظهرت فيه، وهي قيم قد لا تكون مشتركة مع مجتمعات أخرى لكنها تستمر في التأثير عليها. إن القوة التي تفرضها الوسائل تختلف عن القوة العسكرية لكن أثرها ومكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا تقل أهمية عن ذلك. تمتلك وسائل الإعلام الجماهيري أثرًا على المدى البعيد يساهم في خدمة ترتيب عالمي ضخم لمصلحة مجموعة من الأشخاص أو الأنظمة، في حين يقع المستخدم دون وعي في تسلسل هرمي إقطاعي ينتفع فيه طرف واحد. على سبيل المثال، قامت آلة الطباعة بجعل الكتب في متناول أي شخص، وهي بذلك لم تروج للقراءة فقط أو لمحتوى الكتب التي يتم طباعتها، بل للفردية التي تجمع القارئ وكتبه، الفردية التي تعد الثيمة الأساسية في الرأسمالية واقتصاد السوق.

قدّم ماكلوهان في نظريته مصطلح "القرية العالمية" وتنبأ بشبكة الويب العالمية وطبيعة القيم التي تحملها، حيث اختلفت الطريقة التي نحصل بها على الاخبار مقارنة بكيفية الحصول عليها زمن الصحافة المطبوعة.

وظهرت وسائل التواصل الاجتماعي كضرورة بشرية ملحة للاتصال ومصدرًا كبيرًا للمعلومات والبيانات دون ان نسأل أنفسنا هل فعلًا نحن نحتاجها أم تم خلق حاجتنا لها؟ بدون هذه الوسائل أيضًا، لن يكون عددًا من النشطاء معروفًا لنا على الرغم من أنهم سيكونون أحياءً معنا على الكوكب، لكن الوسيلة هي من سمحت ودعمت شهرة بعض الأشخاص وقيدت شهرة آخرين.

تنطوي نظرية الوسيلة هي الرسالة على فكرة الحتمية التكنولوجية التي تحتم الرضوخ للتكنولوجيا وللطريقة التي تحددها للقيام بالأشياء. لم تكن لتضطر ابدًا لانشاء "ايفنت" على الفيسبوك للدعوة لمظاهرة قبل وجود الفيسبوك نفسه، مثلما لم تفكر أبدًا باجراء مكالمة لبرنامج إذاعي من أجل إصلاح الشارع في حيّك قبل اختراع الراديو وبرامجه المجتمعية. هكذا قننت الوسيلة من مشاركتك السياسية او الاقتصادية، حتى لو امتلأت غضبًا على سياسات المنصات ذات الخوارزميات المصممة لدراسة سلوكك وأفكارك، فإنّك ستحتج على الفيسبوك من خلال منشور على الفيسبوك، متجاهلًا بأنك عندما "لا تدفع ثمن مقابل السلعة، تكون أنت السلعة" ومستبعدًا خيار التخلي عن تكنولوجيا الفيسبوك كلها. يهيمن مفهوم الحتمية التكنولوجية على الأجيال القديمة مثلما يؤثر على أولاد العصر، لأن الفجوة ما بين "المهاجرين الرقميين" و"المواطنين الرقميين" تزداد، ما يجعلهم يبذلون قصارى جهدهم لتبني أي مقترحات جديدة بغض النظر عن مدى اقتناعهم بها.

صُنفت هذه النظرية على أنها من نظريات التأثير القوي رغم أنها لم تغيّب دور المستخدم. ذكر ماكلوهان أن معايشة الوسيلة تتطلب "وعيًا حسيًا فوريًا للكيان ككل" بدلاً من انتقاد العمل الاعلامي كجزئيات وأوصى المتلقين "بالنظر إلى ما هو أبعد من ذلك والبحث عن التغييرات أو الآثار غير الواضحة التي يتم تمكينها أو تعزيزها أو تسريعها أو توسيعها بواسطة الشيء الجديد"، مع الأخذ في الاعتبار أن "ملاحظة التغييرات" في الظروف المجتمعية أو الثقافية تشير إلى وجود رسالة، أي وجود وسيلة جديدة. على سبيل المثال، إن الطريقة التي صمم بها الانستغرام والتي تتيح مشاركة المحتوى المرئي ومعالجته بشكل رئيسي وتعزز من انتشاره باستخدام هاشتاقات محددة روجت لنمط الحياة المثالية حيث يسعى الأفراد لنشر أفضل ما لديهم أو ما يدّعون أنه لديهم بطريقة تبيّن وكأن جميع الشرائح المجتمعية تعيش في نمط حياة باذخ. الرسالة التي يحملها الانستغرام كتطبيق تواصل بحد ذاته هي تعزيز مستوى اقتصادي محدد، السبب ذاته الذي يجعلنا نشعر أن الناس في تويتر مثقفين بالضرورة وأن مستخدمي التيكتوك أكثر سذاجة بدون الحاجة لتحليل محتوى كل هذه التطبيقات.

تتقاطع مبادئ هذه النظرية مع مجموعة من النظريات والمدارس الاعلامية الأخرى، حيث تعالج نظرية الاستخدامات والإشباعات في مناقشة كيفية تلبية الوسائط لاحتياجات الناس عبر العقود، ونظرية الغرس الثقافي حيال الأثار طويلة المدى في تصدير أنماط حياة

محددة على أنها "الأنماط المعيشية المثالية"، ونظرية التبعية الإعلامية في ذكر العلاقة بين وسائل الإعلام وخدمة الأيديولوجيات العالمية، ونظرية التحصين والتطهير عند تسليط الضوء على دور المستخدمين في العملية، ونظرية انتشار الابتكارات عند وصف التوزيع الطبيعي لقبول الناس للوسائط الجديدة، ونظرية حارس البوابة عند توضيح سلطة الحتمية التكنولوجية على خيارات المحتوى.

إن الوسيلة، بحسب ماكلوهان، هي التي تشكل تصور المستخدم للرسالة والأهم من ذلك، تشكل الرسالة نفسها. بطريقة تشبه إلى حد بعيد قصيدة "غزو من الداخل" التي كتبها الشاعر اليمني عبدالله البردوني قائلًا: "غـزاة لا أشاهدهم وسيف الغزو في صدري، فقد يأتون تبغا في سجائر لونها يغري، وفي سروال أستاذ وتحت عمامة المقري، وفي أقراص منع الحمل وفي أنبوبة الحبر". غالبًا ما تتبنى وسائل الإعلام خطابًا ساذجًا تقليديًا حول امتلاك الحقيقة، في الواقع، نحن نسعى وراء الحقيقة ولكن لا أحد يمتلكها بشكل كامل وحصري؛ لكن من الجدير بنا خلال هذه الرحلة تفادي الغرق في تفاصيل المحتوى ومضامينه، بل مراجعة بنية الوسائل المختلفة.

* المراجع:

- Federman, M. (2004, July 23). What is the Meaning of the Medium is the Message? Retrieved March 25, 2020, from utoronto: https://individual.utoronto.ca/markfederman/article_mediumisthemessage.htm
- Gross, J. (2011, July 4). The Medium Is The Message. Retrieved March 25, 2020, from smashingmagazine: https://www.smashingmagazine.com/2011/07/the-medium-is-the-message/
- Hiebert, P. (2017, June 14). The Medium is the Message 50 Years Later. Retrieved March 25, 2020, from psmag: https://psmag.com/environment/medium-message-50-years-later-91552
- McLuhan, E. (2020, March 25). Common Questions. Retrieved January 18, 2020, from marshallmcluhan: https://www.marshallmcluhan.com/common-questions/
- McLuhan, M. (1964). Understanding Media: The Extension of Man. New York: McGrow Hill

أزمة الشرعية في الأنظمة السلطوية

مجد حاكم الخريشه

تواجه الأنظمة السياسية العربية مجموعة من الأزمات التي تشكل تحديات أمام استمرار واستقرار نظامها السياسي، حيث شهدت العديد من الانظمة السياسية العربية أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية. ومن أهم الأزمات السياسية التي تعترض سير النظام السياسي هي أزمة الشرعية.

يعرف مصطلح الشرعية على أنه مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع أو قانون أو عرف معتمد وراسخ، ويرمز الى العلاقة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم من المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين،(1) مما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي، وهكذا تكون الشرعية علاقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم. أي يشير إلى الرضا والقبول العام للنظام السياسي كونه موافقة الشعب للخضوع وتقديم الطاعة لسلطة معينة تقوم بممارسة مهامها في إطار هذه الطاعة والرضا.

تجدر الإشارة إلى أن الشرعية عملية تطورية، بمعنى أنها يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة قابلة للنمو أو التضاؤل، فكثير من النخب الحاكمة قد تستولي على السلطة دون سند من مصادر الشرعية، ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها، وكذلك العكس نجد نظامًا حاكمًا يبدأ حكمه وهو مستند إلى شرعية واضحة ولكنه بمرور الوقت قد يفقد هذه الشرعية. ومن هنا تحاول جميع الأنظمة الحاكمة بغض النظر عن كيفية وصولها إلى السلطة أن تكرس شرعيتها، ولذلك فإن عدم نجاح هذه الأنظمة في تكريس شرعيتها يعد من أعقد وأخطر الأزمات التي يمكن أن تقع فيها وتتعرض لها الأنظمة السياسية، فيما يطلق عليه "أزمة الشرعية"، ولهذا فإن أزمة الشرعية كانت ولا تزال أكبر هاجس يواجه الدول والأنظمة السياسية؛ حيث أن توافر عنصر الشرعية من أهم أسباب استقرار أي نظام أو سلطة(2).

مصادر الشرعية تنقسم إلى ثلاث فئات، وضحها عالم الاجتماع ماكس فيبر، وهي التي تجعل الشعب يتقبل السلطة الحاكمة وقراراتها، (3) وهي:

ناشطة في المجتمع المدني، حاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والماجستير في حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية من الجامعة الأردنية، تتركز اهتماماتها حول التنشئة السياسية وعلم الاجتماع السياسي، بالإضافة إلى الشباب وتمكينهم، الإعلام، واستطلاعات الرأي العام.

- الشرعية المستندة على سلطة العادات والتقاليد: وتسمى أيضا بالشرعية التاريخية التقليدية، ويقصد به مجموعة التقاليد الدينية والأعراف التقليدية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا الشعب، "تستند الهيمنة التقليدية على الإيمان المستمر بالطابع المقدس للتقاليد المحفورة في الذاكرة والعادة المرسخة في الإنسان على احترامها".

- الشرعية الكاريزمية: وفيها يدعي صاحب السلطة امتلاكه مزايا نادرة وبطولات متميزة تجعل منه زعيما ملهما فيكون الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية، ويكون فيها الخاضعون يعتقدون في الفضائل البطولية أو الدينية أو الخطابية والاستثنائية لشخص ما ويظهرون تفانيا مطلقا يحركه حماس ودوافع عاطفية، فالقيادات الكاريزمية سعت إلى تكريس حكمها وتقويته من خلال تقلدها المناصب السياسية وسيطرتها على المراكز الدولية كافة، إذ أصبحت قراراتها السياسية هي قرارات ذات صيغة فردية لا تخضع بالدرجة الأولى إلى الطرق المؤسسية القانونية في عملية صنع القرارات وإنما تعبر عن شخصه وفكره فقط، الأمر الذي أفقد هذه القيادات شرعيتها في الاستمرار والبقاء. ولكن هذا المصدر للشرعية هو مصدر غير دائم؛ إذ يزول بزوال ذلك القائد وهذا ما لا يخدم النظام السياسي القائم فهو بمثابة مصدرًا شرعيًّا مؤقتًا.

- الشرعية العقلانية - القانونية: مكتسبة من القانون وهي مبنية على اعتماد قواعد المجتمع وقوانينه. يتمتع هذا النوع من السلطة بالثقة في ترك حق القادة في اتخاذ القرارات ووضع السياسة،و أساسها التزام السلطة والمجتمع بواجبات وحقوق محددة قانونيا.

أزمة الشرعية كما يعرفها لوسيان باي بأنها: انهيار في البنية التأسيسية وفي أداء حكومة معينة، والذي ينجم عن خلافات حول ماهية الطبيعة الأمثل والأنسب للسلطة في النظام السياسي.

أزمة الشرعية ليست أزمة سياسية فحسب بل هي أزمة هوية وتكامل اجتماعي، لأنها نتيجة اهتزاز وسقوط العناصر البنيوية الثلاث للشرعية أخذها أو جميعا وهو العنصر الدستوري المتعلق بتوافق السلطة وممارستها للمبادئ الدستورية، و عنصر التمثيل المتعلق بمدى اقتناع المحكومين بالذين يمثلونهم في السلطة وقبولهم لهم، و عنصر الانجاز المتعلق بمدى انجاز السلطة لما هو منتظر منها من قبل الشعب(4).

تعاني الدولة العربية أزمة حكم لازمت سياق تطورها السياسي منذ الاستقلال بالرغم من كل محاولات التغيير والتحديث والتطور التي شهدتها وحاولت إدخالها على بنيتها السياسية، فقد عجزت البرامج والسياسات عن تعزيز وتطوير الحياة السياسية ولم تتوصل إلى تأسيس

مجال سياسي حقيقي وحديث مبني على مقتضى السياسة المدنية المعاصرة.من الطبيعي ان أي نظام سياسي يعتمد بشكل كبير على الشرعية التي يعطيها الشعب له من خلال الأنتخاب، ومهما تمتع النظام السياسي بالقوة والسلطة فإنه دون رضا شعبي بدرجة مقبولة يعتبر سلطة استبدادية من دون أي مسوغ ولذلك فإن أي سلطة ومهما كانت قوتها ودرجة استبدادها بحاجة الى قبول وطني ورضا شعبي من كافة الشرائح الاجتماعية مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأكثر تأثيرا وفاعلية(5).

وفي حالة الدول العربية تظهر أزمة الشرعية في غلبة السلطة التنفيذية (الحكومة) على السلطتين التشريعية والقضائية، حيث تتشابه الدول العربية في نوع المشكلة نتيجة التقارب في بنية أنظمة الحكم وتختلف في درجة حدتها وتبلورها بسبب الاختلاف في طبيعة المجتمعات ومستوى رسوخ الدولة وتمايزها عن النظام السياسي الحاكم. فالدول والأنظمة العربية لا تتوفر في غالبيتها على الشرعية، وإن توافرت لبعضها فما هي إلا شرعية شكلية تأتي بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية عن طريق الأساليب التعبوية التي تعرفها الممارسة السياسية العربية. حتى أصبحت ظاهرة استمرارية النظام الحاكم في الدول السلطوية مصاحبة فيها لقمع كل أشكال المعارضة، والاعتراف لهذا النظام بوحدانيته في القيادة والفكر والإيديولوجيا.

تظهر جذور أزمة الشرعية في المشكلات البنيوية والهيكلية للنظم من انعدام الحياة السياسية السليمة وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام وانتشار الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتقييد الحريات من أهم الأسباب التي دفعت المجتمعات إلى الاحتجاج.حيث أن أزمة الثقة بين الشعب والحكومة وهي الضامن القيمي والنفسي لاستقرار أي نظام، فعدم الرضا المتمثل بالمظاهرات والاحتجاجات إذ لم يتم احتواءه وتم مقابلته بالعنف يترجم إلى عنف مضاد وهذا ما اشعل الربيع العربي ومقابلة الحكومات للشعوب بالسلاح وحدوث الاشتباكات والفوضى، وازدياد العنف الموجه للنظام تدفعه اللجوء المتزايد لاستخدام العنف والقوة والإكراه واللجوء لسن قوانين استثنائية تشرعن له تقييد الحريات وممارسة العنف الرسمي ضد المواطنين لضمان استقرارها وبقاءها(6)، وكلما ظهرت الاضطرابات وعاشت البلاد في إضرابات ومظاهرات واعتصامات أو دعوات للانفصال أو مطالبات بالتقسيم الفيدرالي أو الكونفدرالي تأثرت سلبا شرعية النظام وفقد جزءا كبيرا من طاعة مواطنيه وربما يصل الامر لرفضهم له وفي نهاية الامر قد تتمكن المعارضة من تغيير النظام الحاكم وعلى النقيض من ذلك كلما استقرت البلاد اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا تمتع النظام السياسي بالشرعية.

لذلك فأن استقرار النظام السياسي مرهون بمدى شرعيته فكلما كانت مؤسساته تعمل بشكل طبيعي وتحقق مطالب الشعب وتوجد حلول لجميع المشكلات البنيوية والهيكلية وتعمل السلطات الثلاثة (التشريعية ,التنفيذية ,القضائية) بشكل منفصل وبدون تدخل من أي سلطة اخرى وتعمل على سد فجوة عدم الثقة بالمؤسسات، فذلك سيؤدي الى الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي وبالتالي تزداد شرعيته.

* المراجع:

(1) الموسوعة السياسية
political-encyclopedia
(2) ابراهيم سعد الدين وهلال علي الدين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي
(3) عبد الواحد العلمي، مصادر الشرعية وأنواعها في السوسيولوجيا السياسية لماكس فيبر.
(4) أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، د. أمين بلعيفة
(5) عمار ظافر محي الدين، أزمة الشرعية في الانظمة السياسية العربية (مصر نموذجا).
(6) توفيق ابراهيم، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية

The
Journal of Political Awareness

حوار العدد

التجربة الألمانيّة في تمكين الشباب سياسيًا

حوار مع أنس القرعان أصغر مترشح في الانتخابات الألمانية

مجلة الوعي السياسي

التجربة الألمانيّة في تمكين الشباب سياسيًا
حوار مع أنس القرعان أصغر مترشح في الانتخابات الألمانية

أنس القرعان يتحدث إلى الجمهور أثناء الحملة الانتخابية في شهر سبتمبر 2021

تستضيف مجلة الوعي السياسي، أنس القرعان، أصغر مترشح في الانتخابات البرلمانيّة الألمانية السابقة عن سن 18 عام، وهو حاليًا رئيس برلمان الشباب في ولاية شمال راين-وستفاليا الألمانيَّة، ورئيس قطاع الشباب في حزب الخضر، ويعمل موظف في وزارة الاقتصاد الألمانيّة.

حاوره عبدالله الجبور

مرحبا أنس، شكرًا جزيلاً لك على قبول الدعوة لإجراء هذا الحوار في مجلة الوعي السياسي، ونطلب منك أن تتكرم وتعرّف قرّاء المجلة على نفسك.

أنس القرعان:

أهلاً وسهلاً بكم، اسمي أنس مدين القرعان والدي من مدينة الطيبة في شمال الأردن، ولكنه هاجر إلى مدينة "دوسلدورف" الألمانية، وهي المدينة التي ولدت فيها عام 2003، وبدأ فيها اهتمامي بالعمل السياسي والذي تدرّج بداية من المدرسة، تحديدًا في حصة السياسية التي كنا ندرسها، ولاحقًا من خلال البرلمان البلدي ومن ثم البرلمان الشبابي.

سؤال:

ما هي حصة السياسة في المدرسة وماذا يتعلمون بها الطلبة؟

أنس القرعان:

لدينا مادة تدريسية عنوانها (السياسة) نتعرّف ونتعلّم من خلالها على القوانين ونظام الحكم وآليات صناعة القرار ومراحلها، والموازنة العامّة وكيفية صرفها، بالإضافة إلى الضرائب والرواتب وكيفية صرف الضرائب وعلاقتها بالحماية الاجتماعية للمتعطلين عن العمل، كما تحتوي مساق تعليمي لمستويات الحكم على المستوى البلدي وعلى مستوى الولاية وعلى مستوى الدولة وآليات الانتخابات.

سؤال:

هذه الحصة السياسية تكون لجميع الطلبة أم لمستويات تعليمية محددة؟

أنس القرعان:

بحسب المدارس، تبدأ أحيانًا من الصف الرابع الابتدائي، ولكن المتعارف عليه في جميع المدارس أنها تبدأ من الصف السادس الابتدائي، وفي حال وجود اهتمام أكبر من الطالب بدراسة السياسية، يمكنه زيادة الساعات المخصصة للمادة في مرحلة الصف الثامن ليؤهل نفسه لدراستها لاحقًا في الجامعة إن رغب بذلك.

سؤال:

عندما كنت في سن 15 بدأ اهتمامك في العمل البلدي، ومن خلاله بدأ اهتمامك أكثر بالعمل السياسي، نرجو أن تحدثنا أكثر عن هذه المرحلة

أنس القرعان:

في البداية كان لدي رغبة بممارسة العمل السياسي الحر قبل الانضمام لحزب محدد، وذلك للتعرّف أكثر على الشأن السياسي والممارسة السياسية، ليكون لدي اختيار الحزب الذي يتناسب مع أهدافي وتطلعاتي، فوجدت أن أتعرف على ذلك من خلال برلمان البلدية للشباب، وقد ترشحت له عام 2019، من خلال برنامج عمل وبيان انتخابي ومنشورات وأصبحت نائب في برلمان البلدية.

سؤال:

هل ترشحت للانتخابات البلدية بشكل فردي أم كنت ضمن قائمة أو مجموعة؟

أنس القرعان:

يعيش في نطاق البلدية في مدينتي "دوسلدورف" ما يقارب 600 ألف شخص، وهي مقسمة إلى 10 أحياء، ويتم توزيع المقاعد البلدية على نسبة عدد سكان كل حي، على سبيل المثال إذا كان عدد سكان الحي 20 ألف، يخصص له 2 من المقاعد، بينما إذا كان عدد سكان الحي 100 ألف، يخصص له 4 مقاعد، والحي الذي أعيش فيه من أكبر الأحياء وقد خصص له 4 مقاعد، كنت من بين 8 شباب متنافسين على المقعد، ولأني ناشط في العمل المدني من خلال البرامج التطوعية والأندية، كنت معروفًا بالحي، وساعدني نشاطي الاجتماعي في الحصول على عدد أصوات أكبر والحصول على المقعد البلدي لفئة الشباب.

سؤال:

بعد حصولك على مقعد المجلس البلدي، ماهي المهام التي تقومون بها؟ وما هو الدور السياسي في عملك البلدي؟

أنس القرعان:

بعد استعراض نتائج الانتخابات والتعرّف على الفائزين، نحصل على برنامج تأهيلي مكثّف بحضور مسؤول حكومي، من خلاله تبدأ عملية استلام مهام كل حي من الأحياء، ونتعرّف من خلاله على طبيعة عمل البلدية ونطاق مسؤوليتها، وما هي الأشياء التي يمكننا تغييرها وتطويرها، ومن ثم نقوم بوضع الخطة السنوية، وهذه أمور تساعد في اكتساب مهارات تقييم الاحتياجات وبناء العلاقات.

سؤال:

انت أيضًا عضو في برلمان الشباب على مستوى الولاية، هل كانت تجربتك في العمل البلدي بداية العمل البرلماني للشباب؟ وكيف أصبحت رئيس برلمان الشباب؟

أنس القرعان:

نعم صحيح، بعد فترة قصيرة من العمل في برلمان البلدية، بدأت بالانتقال نحو مستوى أعلى، وهو برلمان الشباب، وهي المرحلة التي اخترت من خلالها الانضمام لحزب الخضر، بعد أن تعرّفت على الأحزاب الموجودة وتوجهاتها وبرامجها، وهذا الأمر ساعدني في الترشح لرئاسة برلمان الشباب، وقد حصلت على أعلى نسبة تصويتية، والآن أصبح لدي عامان في رئاسة البرلمان.

يعيش في مدينة دوسلدورف عاصمة ولاية شمال الراين-ويستفاليا حوالي 620000 شخص.وهي ثاني أهم مركز اقتصادي وعالمي في ألمانيا، بعد فرانكفورت، وتتمركز في منطقة الراين-رور، التي تعد من أكثر المناطق كثافة بالسكان في أوروبا

سؤال:

ما هو أصغر سن مسموح به للإنضمام لحزب سياسي في ألمانيا؟

أنس القرعان:

هناك أحزاب مثل حزب الخضر تبدأ من سن 14 عام، ولكن السن المتعارف عليه هو 16 عام، وقطاع الشباب في الحزب هو للفئة العمرية ما بين 16-28 عام، وأنا أعتبر من أصغر الأعضاء في الحزب ومع ذلك ترأست قطاع الشباب في الحزب.

سؤال:

فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية العامة "البوندستاغ" في ألمانيا، لقد كنت أصغر مترشح في الانتخابات، ما هي الدوافع التي جعلتك تترشح للانتخابات وكيف جرت عملية الترشح لتمثيل حزب الخضر؟

أنس القرعان:

هناك جانب مهم وديمقراطي بالحزب الذي أنتمي له وهو حزب الخضر، حيث أن الحزب لا يمانع ترشح الشباب للانتخابات البرلمانية في سن مبكر، بينما هناك أحزاب في ألمانيا تفضل أن يكون للمترشح خبرة ولو قليلة على سبيل المثال أن يكون في سن 21 أو 23 عام، وعند اقتراب موعد الانتخابات، تعرفت على السياسيين المرشحين، فلم أجد من بينهم أصوات شابة ولم أجد أصوات تمثل المهاجرين على سبيل المثال، وكان أغلب المشاركين من فئة كبار السن يمثلون طبقة الأطباء والمهندسين والأساتذة الجامعيين، فقررت حينها أن أتقدم بترشيح نفسي، وكنت لا زلت في سن 17 عام، وتوجهت إلى الحزب وعرّفت الحزب بنفسي وباهتمامي السياسي، ورحّب الحزب بذلك، وخضت حملتي الانتخابية في سن 17 حيث أكملت السن القانونية 18 عام قبل موعد الانتخابات بأيام قليلة، وكان هذا ملفت لانتباه الكثيرين ومحل ترحيب من أعضاء الحزب.

سؤال:

بالرغم من أنك كنت قريب من الحصول على مقعد، ولكن لم يحالفك الحظ بذلك، هل تحدثنا عن سير العملية الانتخابية وحالة حزبك في نتائج الانتخابات ومرحلة ما بعد الانتخابات؟

أنس القرعان:

كان البيان الانتخابي لحزب الخضر يركّز على قضايا البيئة والطاقة الخضراء المتجددة، وتحسين المستوى المعيشي من خلال زيادة الأجور، ودعم التعليم الجامعي للشباب وتحديث البناء المدرسي، وتطوير وسائل النقل بين المدن والاعتماد على السيارات الكهربائية.

البرلمان الألماني أو البوندستاغ هو برلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي يتم انتخاب أعضائه كل أربع سنوات، ويتقلد رئيس البرلمان الألماني ثاني أعلى منصب في الدولة بعد الرئيس الاتحادي

فيما يتعلق بنتائج الحزب في الانتخابات، كان حزب السيدة ميركل - الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) يسيطر منذ 16 سنة، بالتحالف مع حزب الديمقراطي الاجتماعي SPD، وهذه السيطرة كانت بالنسبة لنا سلبية وضعيفة من حيث الإنجازات، خصوصًا في مجال التكنولوجيا والاتصالات الرقمية. والانتخابات أحدثت تغيير كبير، وغيرت المشهد السياسي، حيث صعد الحزب الاشتراكي، ونحن في حزب الخضر حصلنا على 118 مقعد من أصل 735 ونحن ضمن الإئتلاف الحكومي (الاشتراكيون الديمقراطيون وحزب الخضر والليبراليون)، ولدينا 6 حقائب وزارية مهمّة مثل وزارة الخارجية، والاقتصاد والمناخ، وشؤون الأسرة والمسنين والمرأة والشباب، بالإضافة إلى الغذاء والزراعة.

سؤال:

وبعد حصولكم على هذه الوزارات، ماهي اهتماماتك وأولوياتك السياسية الآن؟

أنس القرعان:

كما قلت سابقًا، أن لست فقط رئيس برلمان الشباب، أيضًا أترأس القطاع الشبابي في حزب الخضر، وهناك انتخابات قادمة وسأركّز عليها وسأعمل على وضع خطة مع زملائي لتطوير عمل الحزب وتقويته. من ناحية أخرى أسعى إلى تطوير برلمان الشباب ليكون أكثر قوة وتأثير في جميع الولايات.

عبدالله الجبور:

شكرًا لك أنس على هذه المقابلة الممتعة، تعرفنا من خلالها على تجربتك وعلى العمل السياسي والحزبي في ألمانيا.

أنس القرعان:

شكرًا لكم على هذه المقابلة، نتطلع إلى رؤيتكم قريبا في الأردن أو في ألمانيا.

من الثورة إلى أحداث 25 جويلية: إلى أين تسير تونس؟

سناء جهيناوي

فيما استبشر عدد مهمّ من التونسيّين بالإجراءات الاستثنائية التي اتّخذها الرئيس التونسي قيس سعيّد تماشيًا مع قراءته للفصل الثمانين من الدستور واعتبروا ذلك الأمر بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على مرحلة ما بعد 2011، يقف فريق على الطرف الآخر معبّرًا عن توجّسه من مآل تجربة الانتقال الديمقراطي، خصوصًا وأنَّ الوضع التونسي على سوءه لم يسقط في منزلقات أخرى دمويّة على غرار بعض الدول العربيّة.

سعيّد بدا وكأنّه يمحو مسارًا بأكمله، ويكتب تاريخ الثورة من جديد، وكأنّ الثورة انطلقت فعليًا مع الذكرى الرابعة والستين لإعلان الجمهورية التونسيّة، فهل تواجه تونس فعلاً خطر العودة إلى الوراء أي إلى حكم استبدادي! أو أنّه من المبكّر جدًّا الجزم بمدى حدوث هذا الأمر من عدمه، خاصّة مع التزام قيس سعيّد بعدم المساس بمكتسبات الثورة ووضع سقف زمني للظروف الاستثنائيّة؟

المبادرة التي قام بها الرئيس التونسي، سواءً اتفقنا معها أم لم نتفق، لم تأتِ حتمًا بمحض الصدفة، إذ شهدت تونس خلال العشريّة الأخيرة عدّة أزمات سياسيّة، أدّت إلى ركود اقتصادي كبير، وتردّي في الأوضاع الاجتماعية، الأمر الذي جعل عددًا مهمًّا من التونسيّين يبحثون عن مخرج يؤمّن لهم طريق العبور نحو غد أفضل ولو تطلّب الأمر المقايضة بأبرز مكسب للثورة؛ الحريّات الفرديّة والجماعيّة.

لقد فشلت منظومة الحكم السابقة في إدارة شؤون البلاد، إذ تعاقبت على تونس منذ الثورة عدّة حكومات دون أن تنجز شيئًا يذكر على أرض الواقع، فلقد تصدّعت الأحزاب السياسية وضعف أدائها، والتوافقات الهشّة القائمة على مصالح ضيّقة أدّت إلى إحداث تعطّل في مؤسسات الدولة، ووصل الأمر في أكثر من مرّة إلى قطيعة علنيّة بين رأسي السلطة التنفيذية.

في ظلّ تتابع الأزمات وخاصّة امتدادها نحو قبّة البرلمان الذي أصبح ينظر إليه التونسيّون كساحة وغى بين الفرقاء السياسيين ويتحمّل العبء الأكبر فيما وصلت إليه الأوضاع العامة من تأزم، ونضيف إلى هذا كلّه، هيئات مستقلّة تشتغل بميزانيات ضخمة دون أن تتمتّع بسلطة تنفيذية، وإدارة مأزومة غير قادرة على

باحثة في الشؤون السياسيّة والقانونيّة من تونس

تقديم خدمات بسيطة للمواطن التونسي بطريقة سلسة وفعّالة، وقد أدّى كل ذلك إلى تنامي ظاهرة الفساد السياسي وتكريس سياسة الإفلات من العقاب وتوظيف للسلطة القضائية لتصفية حسابات سياسيّة.

لقد عجزت الحكومات المتعاقبة عن تحقيق التنمية وتفعيل "ماكينة" الإنتاج والتصدير، وطالما ما تحجّجت بتراكمات مرحلة بن علي مخلية نفسها من كلّ مسؤولية عن الخيارات الكبرى الخاطئة ومواصلة إنتاج الفشل.

فشلٌ تترجمه الأرقام، فمثلاً أعلنت وزارة المالية نهاية العام الماضي أنّ الدين العام المستحق على البلاد ارتفع إلى حوالي 102.2 مليار دينار تعادل 81.5 من الناتج المحلّي الإجمالي بزيادة 12 %. مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2020. هذا إضافة إلى إرتفاع نسبة التضخّم لتصل إلى 6.6% في ديسمبر الماضي.

وهو ما أثّر سلبًا على توفرّ المواد الغذائيّة وخاصة الأساسيّة منها وارتفاع أسعارها بشكل مشطّ، ولعلّ هذا أكثر ما يقلق عموم التونسيين، خاصة مع تفاقم مشاكل الفقر وارتفاع معدّلات البطالة، وتآكل الطبقة الوسطى التي كانت تشكّل سابقًا غالبية المجتمع التونسي، وهذا ما أدّى منطقيًا إلى انهيار كبير في الأوضاع الاجتماعيّة، من ذلك ارتفاع نسبة الجريمة والهجرة الغير نظامية نحو سواحل إيطاليا، بالإضافة إلى والاحتجاجات والاعتصامات.

عمومًا، لم يكن التونسيّون راضين عن مرحلة ما بعد 14 جانفي وعبّروا في أكثر من مناسبة عن سخطهم ودعوتهم لإصلاح الأوضاع ولو تطلّب الأمر الذهاب نحو خيارات دكتاتورية، التقط قيس سعيّد الكرة بعناية وأعلن يوم الخامس والعشرين من شهر جويلية الماضي عن تفعيله للفصل الثمانين من الدستور نظرا للخطر الداهم الذي تواجهه البلاد، وهنا نشير إلى مواطن الضعف الكبيرة في دستور 2014. على عكس المشرّع الفرنسي مثلاً الذي عرّف حالة الخطر، استعمل المشرّع التونسي عبارة عامة وفضفاضة فاسحًا المجال لتأويلات قانونية عديدة.

سعيّد وباعتباره صاحب السلطة التقديريّة لوحده في ظلّ غياب المحكمة الدستورية التي من المفترض أن تتشكل سنة 2015 كأقصى تقدير، ضرب بعرض الحائط كلّ القراءات القانونيّة الأخرى، واتخذ في شهر سبتمبر إجراءات استثنائية، قاطعًا بذلك كلّ سبل العودة إلى ما قبل الخامس والعشرين من جويلية.

فيما يعتبر مخالفوه أنّ ما قام به سعيّد يعدّ انقلابا على الشرعيّة الانتخابيّة والدستوريّة، يرى الرئيس التونسي أنّ ما قام به تصحيحًا مسار منظومة متآكلة ولم تعد تصلح لإدارة شؤون التونسيين.

وكأنّ الإنتقال الديمقراطي حسب سعيّد يعيد ترتيب نفسه بشكل جديد بداية من التحرّر من النظام السابق عبر تفكيك المنظومة الدستوريّة والقانونيّة والمؤسساتيّة القديمة، من ذلك تعليق عمل المجلس النيابي والذهاب نحو إعادة صياغة دستور الجمهورية الرابعة والتشريع لقانون انتخابي جديد، بالتالي التأسيس لنظام جديد من المفروض أن يكون "ديمقراطيًا" ليس بالضرورة على المنوال الليبرالي الأمريكي، بل ديمقراطيًا يستمد مشروعيته من الشعب مباشرة، دون أي وسائط تمثيلية، كما يرى سعيّد من خلال تثمينه لنجاح الاستشارة الوطنية، التي يراها عديدون أنها تجسيد" لعدالة المنتصر و مشروعية رجل المرحلة.. " وتأكيده المستمر على أنّ الحوار سيكون مع الشعب مباشرة ممّا أثار حفيظة منظّمات حقوقيّة وعماليّة على رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي استنكر عدم اشراكه في اتخاذ القرارات السياسيّة الكبرى، وأبدت تخوّفها من إنهاء التعدديّة السياسيّة والتضييق على نشاط المجتمع المدني

سعيّد من جانبه دائمًا ما يكرّر التزامه بعدم المساس من الحريّات والحفاظ على النظام الديمقراطي، لكن خطاب الطمأنة لم يقنع عددًا من التونسيّين.

تخوّفات يردّد أصحابها أنّها منسجمة مع الواقع المعيش، من ذلك حادثة إيقاف صحفي عامل بإذاعة تونسيّة ومطالبته الكشف عن مصادره في مخالفة صريحة للمرسوم عدد 15 لسنة 2011 والمتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر والذي يضمن حق الصحفيين في حماية مصادرهم وعدم الكشف عنها.

هذا إلى جانب تلويح قيس سعيد بمراجعة المرسوم المنظِّم لعمل الجمعيات وما سيترتب عن ذلك من تضييق على نشاطها، تضييق يراه البعض على أنّه خطوة إيجابية نحو القطع مع التمويلات المشبوهة، فيما يرى فيه آخرون انتكاسة للعمل الجمعياتي وارتداد على مكاسب الثورة ومبشرًا بمرحلة استبدادية.

بعيدا عن الجزم بما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا؛ لا أعتقد أنّ الوضع السياسي في تونس سيذهب نحو سيناريو شبيه بمصر السيسي أو جزائر العشرية السوداء، ومن المتوقع أنّ الضغط الذي تمارسه مكوّنات المجتمع المدني وخاصة الوازنة منها؛ يمكن أن يخلق نوعًا من التوازن ويمنع كلّ نيّة للرجوع بالبلاد إلى ما قبل 2011. وذلك مرهون بتحسن الأوضاع الاقتصاديّة الاجتماعيّة، فالديمقراطية السياسيّة التي لا تقترن بنهضة اقتصاديّة وتحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين؛ لا يمكن أن تصمد طويلاً على غرار ما حصل لدى انتصار الفاشية في أوروبا.

إضافة إلى ذلك، لا أتصور أن الشعب التونسي صمّام أمان للديمقراطية، فالشخصية التونسية في أبرزها تبحث دائما عن صورة الأب المخلّص المتسلّط وتؤمن أنّ السفينة لا يقودها إلّا ربّان واحد. وحين يتعلّق الأمر بالاختيار بين مطلبين؛ فالخبز أوّلا وأخيرًا.

الشباب والمشاركة السياسيَّة الفاعلة

تُقى الصرايرة

يشهد الواقع السياسي تفاعل مهم وضروري فيما يخص المشاركة الشبابية على الساحة المحلية، ومن خلال مواكبة بعض التغيرات المستجدة كـاستحداث اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسيَّة، في سبيل الوقوف عند أسباب تراجع عملية إدماج الشباب في الحياة الحزبية والعملية الانتخابية، سواء كمرشحين او مقترعين، كما انبثق عن هذه المستجدات العديد من الجلسات الحوارية ومقالات الرأي التي تصف رأي الشباب وتتحدث بلسان حالهم السياسي.

يؤمن الشباب اليوم بأحقية الانخراط في الحياة السياسيَّة، وأن هذه العملية في جوهرها هي واجب وطني ومسؤولية لضمان وصول الشباب الى طاولة الحوار الوطنية والتغيير المرجوّ حيال تردي الوضع السياسي، والمشاركة الشبابية على وجه الخصوص.

إلا أن العديد من الأسئلة تندرج تحت سياق هذه التحديات في سبيل تأطير المشكلة وتحليلها، ومن هذه الاسئلة ما هو حول وصف الآراء الخاصة بالشباب أنفسهم إذا ما كانوا في حالة إقصاء عن الحراك السياسي او أن هذا العزوف له أسباب يمكن حلها.

انتشر في الفترات الاخيرة مطالبات بتمكين الشباب واستحداث برامج تُمكنهم من تفعيل دور المواطنة والسير باتجاه نهجٍ حقيقي لتفعيل المنظومة السياسيَّة بجهود شبابية، حيث يرى الشباب اليوم ان المشكلة

محامية متدربة، مهتمة بالشؤون الشبابيّة والإجتماعيّة، متطوعة لدى عدة منظمات ومراكز تدريبية، وعضو مشارك مع جمعيات حقوقية. مشاركة بعدة ندوات حواريّة عالميّة ومحليّة تحت عنوان قيادة الشباب، و الجندر، و المواطنة الفاعلة.

ليست بالوعي بأهمية تنشيط العمل السياسي فقط، بل هناك أهمية أكبر تتمثل بإيجاد أرض خصبة تسمح للشباب بممارسة هذا الوعي، وهذه المشكلة هي التي تجعل صورة العمل الشبابي متمركزة في مربع الصفر، سواء كعمل حزبي او في اي نشاط سياسي فاعل.

من المهم في هذا السياق؛ الإشارة إلى أن غياب العمل الحزبي بصورة كبيرة وواضحة عن الساحة السياسيَّة وخصوصا في العملية الانتخابية، حيث سُمح للمنظومة الاجتماعيَّة والهويات الفرعية بالسيطرة على النهج السياسي لفترة طويلة مما رسَّخ لدى الشباب فكرة الانتماءات الفرعية والفزَعات الاجتماعيَّة بغض النظر عن مدى كفاءة الآخر أو أهمية دورهم في العملية الاصلاحية. وهذا أحد أهم الأسباب التي رسمت طريق العزوف السياسي للشباب عن أي طاولة عمل سياسية، وكما نلاحظ فإن المشكلة لها وجهان مشتركان، الإقصاء الذي بدأ من غياب البرامج الحزبية وظهور الانتماءات الفرعية على الساحة الانتخابية، وكان للتشريعات دور واضح في هذه المشاركة من خلال قوانين الانتخابات الغير عادلة.

بالرغم من وجود تحرك ولو كان خجولاً من ناحية الشباب نحو الإصلاح المرجو على الصعيد السياسي من خلال مشاركات حُصرت لأسباب كثيرة بالعمل مع مؤسسات المجتمع المدني لتطوير الأفكار على هيئة مبادرات وأوراق عمل، أو توصيات ما بعد الندوات والمؤتمرات. فإن هذا التحرك يأتي عبثاً دون تسليط الضوء عليه كوسيلة إشراك حقيقية أو الاعتراف بالجهود المذكورة كأساس للتفعيل الحقيقي لأدوار الشباب المنتجة.

يستطيع الشباب اليوم إدراك أهمية العمل السياسي كواجب وطني أولاً، وكحق لهم ثانياً لذلك على الدولة ومؤسساتها تطوير سبل التواصل معهم على أساس نهضوي إصلاحي، والاعتراف بأهمية تصدير النخب الشبابية على الساحة الوطنية، لأن عملية التنمية السياسيَّة جزء من الوعي الديمقراطي لدى الشباب وطريق للوصول الى مفهوم المواطنة الفاعلة.

بدورها في وضع الخطط المناسبة ـ أي الدولة ومؤسساتها ـ يجب ألّا تنسى حقيقة المطالب الشبابية، والأوضاع العامة لهم، ما بين الشباب في مختلف محافظات المملكة ومشكلة انتشار البطالة، أو انعدام الآمال واتساع فجوة الثقة بين الدولة و الشباب، و الاجابة على سؤالهم الأكبر حول جدوى المشاركة دون وجود إصلاح حقيقي.

سينما السياسية
اللاسلطوية ورجل الحركة – A Man of Action

الصورة الترويجية للفيلم - Netflix

فكرة الفيلم:

يروي هذا الفيلم الاجتماعيّ السياسيّ، «رجل الحركة أو رجل الفعل» كما تصفه منصة نيتفلكس؛ حياة «لوسيو أورتوبيا خيمينيز 1931-2020» أحد أبرز الفاعلين في حركة اللاسلطويّة التي التي أسس لها ميخائيل باكونين وتركّزت في أوروبا وذاع صيتها في فرنسا وإسبانيا وقت نظام حكم فرانكو الديكتاتوري، ومن ثم انتشرت في مدن أوروبا، ونتج عنها ما سمي في حينه «عمليات استرداد الأموال». ويستكشف تاريخ الرجل الغامض الذي استطاع هزّ أركان بنوك عديدة في أوروبا وأميركا، على رأسها «سيتي بنك».

الشخصية العامة والممثلين:

كتب الفيلم «باتكسي أميزكيا» وأخرجه «خافيير كالديرا»، بينما جسّد الممثل الإسباني «خوان باييستا» السيرة الذاتيَّة القصة السياسيَّة للسيد لوسيو، منذ طفولته حيث كان والده المزارع يعاني من مرض في جهازه التنفسي، ولم يتمكن من الحصول على الأدوية التي تعالج مرضهِ بسبب غلاء سعرها من جهة، ومن جهة اخرى رفض المصارف منحه القرض المالي الصحي بسبب غياب الضمانات المالية، وتسبب ذلك بسوء حالته ووفاته.

هيئة التحرير

تأثر لوسيو كثيرًا بهذه الحادثة وكانت بداية إعلان كراهيته للرأسمالية والعمل المصرفي، وعندما أصبح شابًا انتقل من منطقته الريفية في إسبانيا إلى مدينة باريس للعمل في مجال العِتالة والبناء، وكانت تلك المرحلة التي تعرف خلالها على جذور الحركات السياسيّة الثوريّة وأهدافها، وصار يذهب بعد عمله إلى المقاهي الثقافية ومساحات الحوار الخاصّة بالحركات الطلابيَّة.

حركة اللاسلطويّة:

في الوقت الذي كان فيه الجمهوريون والاشتراكيون والتقدميون بالإضافة إلى أتباع ستالين والحركة التروتسكية ينضون جميعهم تحت مظلة الحركات التحررية ضد النظام الديكتاتوري في إسبانيا وأوروبا، تبلورت حركة (اللاسلطويّة) على الأرض، وجمعتهم في تيار حركي واضح الهدف والغاية والوسيلة.

تأثر لوسيو بأفكار مجموعة من الفلاسفة الثوريين أمثال الفرنسية «لويز ميشيل» وهي منظّرة في الثورة الفرنسية الرابعة، وصاحبة المقولة الشهيرة "تمثّل السلطة الشر والطغيان. لهذا السبب أنا لا سلطوية". كذلك تأثر لوسيو بأفكار «سيباستيان فور» الذي قال: "إن الهدف هو إنشاء مجتمع يتمتع أفراده بالحرية والمساواة من دون حكومة أو مال".

السرقة والتزوير:

كان لوسيو يقول: نحن لا ننهب البنوك، نحن نصادر أموالها، وفيما يتعلّق بالأموال التي كان يسرقها أو يجنيها من خلال تزوير العملة والشيكات؛ فقد كانت تقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم يذهب لصالح الحركات اللاسلطويّة المحليّة والحراك الطلابيّ والنقابيّ؛ وقسم يخصص إلى أبناء الحركة في السجون وإلى عائلاتهم والمرضى؛ والقسم الأخير يخصص إلى فريق عمله.

نقد الفيلم:

واجه الفيلم نقد واسع لتصويره حالة الفوضى بإيجابية كبيرة تساند المستضعفين والفقراء، وتجسيد السلطة على أنها نموذج سلبي تجاه المجتمع، في المقابل تلقى الفيلم نقد من قبل أنصار اليسار السياسي والحركات التحررية الذين اعتبروه يقلل من احترام لوسيو وعمله ونضاله التحرري، وذلك من خلال اجتزاء مسارات تاريخيّة تناقض ما كتبه لوسيو في كتابه المنشور قبل سنوات من وفاته، على سبيل المثال علاقته مع تشي جيفارا التي كانت وثيقة بينما صورها الفيلم على أنها علاقة ضعيفة وغير منسجمة.

وبالرغم من كل ذلك اتفق الجميع على أهمية الفيلم في توثيق حقبة زمنيّة للحركات الاجتماعيّة المناهضة للسلطويّة ومبادئها، وطرق تفكيرها ومنهجية عملها والأهداف التي كانت تصبو إلى تحقيقها.

هيئة التحرير

The

Journal of Political Awareness

استكتاب العدد القادم

جدال
الهوية والمواطنة في البلدان العربية:

مجلة الوعي السياسي

استكتاب العدد القادم:
الهوية والمواطنة في البلدان العربية: الممكن والمتخيَّل

على نحو ثلاثة عقود من الزمن، جادل الأستاذ الأمريكي فرانسيس فوكوياما في أطروحته «نهاية التاريخ» انتصار الديمقراطية أخيرًا على منافسيها وسيادة النظام الرأسمالي، ولكنه توقف عن ذلك بعد مراقبته صعود اليمين في أميركا وأوروبا والمنطقة العربية التي شهدت إخفاق في الانتقال الديمقراطي، ليعود فوكوياما من جديد ويبحث في مسألة الهوية ويصدر كتابًا عنها، ويعيد «نهاية التاريخ» إلى رفّ مكتبته.

وفي قراءة عميقة من جانب آخر، وجد الأستاذ الهندي أمارتيا صن في كتابه «الهوية والعنف: وَهْمُ المصير الحتمي» أنّ وَهْمَ الهوية المتفردة يدعم الصّراع والعنف. فهناك اتجاه متزايد اليوم لرؤية العالم باعتباره فيدرالية أديان أو ثقافات أو حضارات، «وعندما تُعرَّف العلاقات بين البشر بأنها صدام حضارات»، فإنَّ البشر يتم تصغيرهم، بوضعهم في صناديق صغيرة.

من الجانب العربي، توصّل الأديب اللبناني أمين معلوف إلى أنّ هناك ارتباط وثيق بين المواطنة والهوية التي هي ظاهرة سياقية دينامية، يتم تحديدها من خلال النظر إلى الآخر، حيث تتقلَّص وتتسع بناءً على علاقتها مع ذلك الآخر، كما وجدت الباحثة والأستاذة المصرية هبة رءوف عزت في المواطنة العالمية حلول لإشكاليات الإنغلاق وتنظيم العلاقات في المجال العام، عبر إضفاء الطابع الإنساني والانصاف على العلاقات بين الأفراد والجماعات والبحث في سبل التعاقد التي تؤسس إلى تصور جديد في العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة.
يبدو أن هناك ارتباط وثيق بين المواطنة والهوية في المجتمعات البشرية على اختلافها، وهذا الارتباط يتحكم بنجاح وإخفاق دينامية الهوية والمواطنة

واستنادًا إلى ما تقدَّم،
تستقبل (مجلة الوعي السياسي) مقالاتكم ضمن محاور وأسئلة العدد القادم وهي:

أولاً: الهوية الاجتماعية والتعبئة السياسية.

ثانيًا: المواطنة وسبل التعاقد الاجتماعي والسياسي.

ثالثًا: الهويات المفتوحة والهويات المغلقة وأثرها في المواطنة.

رابعًا: تعليم المواطنة في البلدان العربيَّة.

خامسًا:الشباب والمواطنة العالمية في المجتمع الرقمي.

سادسًا: ما هو دور الهوية الدينية في الفضاء العمومي؟

سابعًا ما هو دور المجتمع المدني في بناء الهوية السياسية والاجتماعية؟

تقبل المساهمات بين 600 - 1000 كلمة
ترسل المشاركات قبل تاريخ يوم 1 مايو/ أيار 2023
إلى البريد الإلكتروني:
(journal.political.awareness@gmail.com)

مجلة الوعي السياسي
Journal of Political Awareness

من نحن؟

الوعي السياسيّ، مجلّة دوريّة، تُعنى بنشر الثقافة السياسيّة، تسعى إلى تكريس الوعي السياسي في ثقافة الجيل، حتى يكتسب القدرة على تحريك الواقع نحو ما هو أفضل. تصدر باللغة العربيَّة والانجليزية عن مركز المواطنة في الأردن، يساهم الكتّاب الشباب في صناعة محتوى المجلة، للتعبير عن مواقفهم وأفكارهم وتطلعاتهم لمستقبلهم السياسي والديمقراطي.

يدير المجلة مجموعة من الشباب والشابات بجهود تطوعيّة، إيمانًا منهم بالدور التنويري والإنمائي الذي يقع على عاتق الثقافة السياسية في تحرير قيود التعبير والتفكير السياسي للأجيال القادمة.

فلسفة التحرير:

يشارك في صناعة محتوى المجلة مجموعة من الشباب المتمرّس على الكتابة، كما تهيأ الفرصة أمام الكتّاب الجدد لتطوير مهاراتهم في الكتابة التحليلية الإبداعيّة المتعلقة بالشأن السياسي، من خلال منصة ومساحة تعبيريَّة رقمية حرة، تجسّد اليوم أحد أهم أشكال التعبير السياسيّ في المجتمع الرقمي.

أهداف المجلة:

1. تعزيز الوعي السياسي عند الشباب والشابات في المنطقة العربيَّة.
2. خلق مساحة للتعبير وإبداء الرأي السياسي للشباب في قضايا الشأن العام:
3. إيصال صوت الشباب وأفكارهم إلى صانعي السياسات وأصحاب المصلحة.

تصدر باللغة العربيّة والإنجليزية
عن مركز المواطنة للأبحاث والدراسات
journal.political.awareness@gmail.com
CitizenshipJo.org

The
Journal of Political Awareness

Towards a Renewed Political Generation

Through this journal, we seek to spread political awareness and devote it to the culture of the generation, so that it acquires the ability to move reality towards something better.

This journal is managing by a group of youth with voluntary efforts, out of their belief in the enlightening and developmental role which is the responsibility of the political culture in liberating the restrictions of expression, and political thinking for future generations.

The journal is published in Arabic and English by the Citizenship Center for Research and Studies.

Editor in Chief:

Abdullah Jbour

Editorial Board:

Majd H Al-khraishah

Abdulraheem Albayari

Amani Qudah

Emnaa Chebbi

Advisory Body:

Deema AlKharabsheh - Jordan

Uhoud Mraqtan - Palestine

Fatma Hamdi - Algeria

Anis Akrouti - Tunisia

Minas Mohamed - Sudan

Ali ALrashede - Iraq

Sahar Machmouchi - Lebanon

Waleed Kamal - Yamen

Political Awareness الوعي السياسي

The

Journal of Political Awareness

مجلة الوعي السياسي

citizenshipjo.org